

انعكاسات تقلبات أسعار المواد الغذائية الأساسية على الإنتاج والمتاح للاستهلاك في الوطن العربي خلال الفترة (2007-2017)

The effects of fluctuations in the prices of basic foodstuffs on production and available for consumption in the Arab world during the period (2007-2017)

أ.د. عيمر عبد الحفيظ

جامعة الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر
aimar.hifid@gmail.com

أ. بوشويط فيروز

جامعة فرحات عباس، سطيف 1، الجزائر
fayrouz.bouchewit@yahoo.com

تاريخ القبول: 2019/04/13

تاريخ الاستلام: 2018/11/02

الملخص: يعتبر تحقيق الأمن الغذائي من التحديات الرئيسية في البلدان العربية وعلى الرغم من تفاوت توفر الموارد الطبيعية والموارد البشرية فإن الزراعة العربية لم تحقق الزيادة المستهدفة في الإنتاج لمقابلة الطلب على الأغذية، لتتسع الفجوة الغذائية وتصبح الدول العربية مستوردة حوالي نصف احتياجاتها من السلع الغذائية الرئيسية، وهو ما يشير إلى زيادة المخاوف بشأن ارتفاع الأسعار، يتجلى الهدف الأساسي من هذا البحث الكشف عن تأثير تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على الإنتاج والاستهلاك العربي من أجل تجنب الآثار السلبية وتحديد الحلول والسياسات الواجب إتباعها لمواجهة تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية. وعليه نطرح الإشكالية التالية: ماهي انعكاسات تقلبات أسعار المواد الغذائية الأساسية على الإنتاج والمتاح للاستهلاك في الوطن العربي خلال الفترة 2007-2017؟

الكلمات المفتاحية: تقلب الأسعار، المواد الغذائية الأساسية، مؤشر الفاو لأسعار الغذاء، الإنتاج الغذائي، المتاح للاستهلاك.

Abstract: Achieving food security is one of the major challenges in the Arab countries, in spite of the uneven availability of natural resources and human resources, the Arab agriculture did not achieve the target increase in production to meet the demand for food, to accommodate the food gap and become Arab States imported about half of its needs of major food commodities, which refers to the increased concerns about high prices, reflected the basic objective of this research reveal the impact of fluctuations in world prices of basic foodstuffs on the Arab production and consumption in order to avoid the negative effects of identifying solutions and policies to be followed to respond to fluctuations in world prices of basic foodstuffs. Accordingly, we ask the following problem: what are the effects of fluctuations in the prices of basic foodstuffs on production and available for consumption in the Arab world during the period 2007-2017?

Key words: price volatility, basic foodstuffs, the FAO Food Price Index, production, food available for consumption.

JEL Classification: L66, Q13, Q18

*مرسل المقال: بوشويط فيروز (fayrouz.bouchewit@yahoo.com)

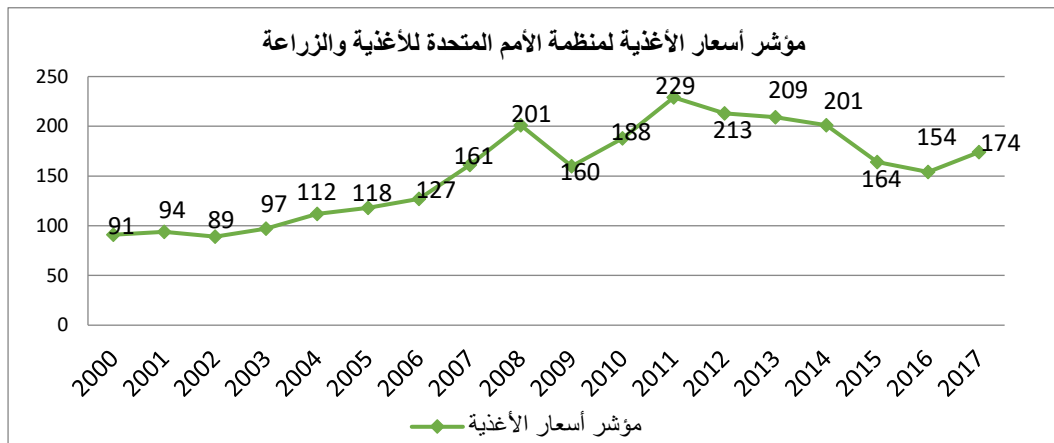
مقدمة:

ينتج عن عدم استقرار أسعار المواد الغذائية الأساسية في البلدان العربية آثار سلبية أكثر منها إيجابية، لأن السلع الغذائية الأساسية مهمة بالنسبة للمستهلكين والمزارعين، ولارتفاع الأسعار آثار عديدة على المدى المتوسط والطويل والتي ترتبط بصفة أساسية بالمعروض من السلع الغذائية وتخصيص الموارد والتراكيب المحصولية، أما الآثار على المدى القريب فهي تتعلق بالطلب وحجم الاستهلاك، وفي هذه الحالة زيادات الأسعار العالمية لا تكفي بمفردها لزيادة الإنتاجية والعرض من السلع الغذائية الأساسية. وتتباين هذه الآثار والانعكاسات بين البلدان العربية تبعاً لاختلاف هياكلها الاقتصادية ومستويات الدخل العامة والفردية، وكذلك الأهمية النسبية للقطاع الزراعي بالنسبة لكل دولة مقارنة مع باقي القطاعات. كما يمكن أن يتيح ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية فرصة بالنسبة للبلدان العربية لزيادة إنتاجيتها ورفع الدخل، وعموماً يتفاوت الوضع ما بين البلدان العربية في كيفية استجابة القطاع الزراعي لارتفاع أسعار المنتجات الغذائية الأساسية لتلبية الطلب المحلي.

- **إشكالية الدراسة:** وعليه يتم طرح الإشكالية: ما هي انعكاسات تقلبات أسعار المواد الغذائية الأساسية على الإنتاج والاستهلاك في الوطن العربي خلال الفترة 2007-2017؟
- **فرضية الدراسة:** وتنطوي الإشكالية على فرضية أساسية تتمثل في: يؤثر تقلب الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية سلباً على الإنتاج والاستهلاك في الوطن العربي، ولكن بنسب متفاوتة حسب هيكلها الاقتصادي ومدى تبعيتها للخارج في تحصيل الغذاء.
- **هدف الدراسة:** ويتجلى الهدف الأساسي من هذا البحث في الكشف عن تأثير تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على تحقيق الأمن الغذائي العربي فيما يتعلق بكل من الإنتاج والاستهلاك، من أجل تجنب الآثار السلبية والاستفادة من الجوانب الإيجابية لتحديد الحلول والسياسات الواجب إتباعها لمواجهة تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية.
- **تقسيم الدراسة:** وسوف يتم التطرق في هذه الورقة البحثية إلى المحاور التالية:
 - تطورات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية خلال الفترة 2000-2017؛
 - تطورات أسعار المواد الغذائية الأساسية بالوطن العربي خلال الفترة 2008-2017؛
 - انعكاسات تقلبات أسعار المواد الغذائية الأساسية على الإنتاج الزراعي بالوطن العربي خلال الفترة 2007-2017؛
 - انعكاسات تقلبات أسعار المواد الغذائية الأساسية على المتاح للاستهلاك من الغذاء بالوطن العربي خلال الفترة 2007-2017.

1. تطورات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية خلال الفترة 2000-2017: لقد كان الارتفاع الحاد في أسعار الغذاء بمثابة صدمة وذلك راجع جزئياً إلى أن المستهلكين في مختلف أنحاء العالم قد أصبحوا معتادين على فكرة الغذاء الرخيص، حيث أن القفزة الحادة في أسعار السلع الغذائية بالدولار الأمريكي التي بلغت ذروتها في النصف الأول من عام 2008 يمكن أن توصف بأنها أهم ارتفاع حاد للأسعار منذ سبعينات القرن الماضي، تلتها صدمة الأسعار لسنة 2011 والتي كانت أكثر حدة، وكان سبب هذا التطور اختلال التوازن بين العرض والطلب في كثير من أسواق السلع الغذائية الرئيسية لاسيما الحبوب والبنود الزيتية، والسكر، والدول العربية كغيرها من الدول النامية تأثرت كثيراً بالتقلبات في أسعار الأغذية خلال الصدمتين 2008 و2011، وبحلول سنة 2017 أخذت الكثير من أسعار السلع الغذائية الاتجاه التصاعدي الأمر الذي أدى إلى ازدياد القلق بشأن قدرة الاقتصاد الغذائي على توفير ما يكفي لإطعام مليارات الأشخاص، هذه الاضطرابات في أسعار الغذاء تحكمها العديد من العوامل وخاصة ما تعلق بارتفاع الأسعار. من خلال الشكل الموالي سيتم استعراض مؤشر أسعار الأغذية لمنظمة الأمم المتحدة للزراعة والغذاء من سنة 2000 إلى غاية 2017.

الشكل رقم: (1) تطور مؤشر الفاو لأسعار الأغذية خلال الفترة 2000-2017



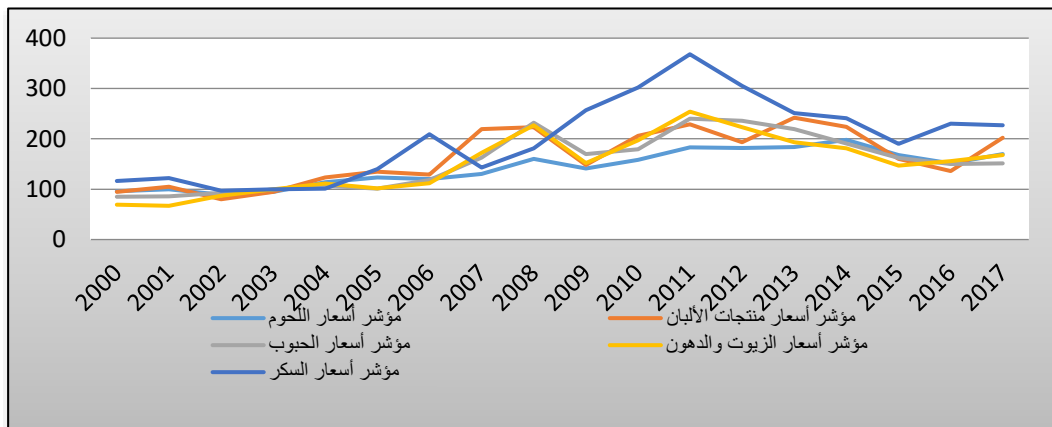
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد

على <http://www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex/ar/>

من الشكل نلاحظ أن هناك تذبذب في مؤشر أسعار الأغذية حيث بدأ في الارتفاع سنة 2003 إلى أن بلغ قيمة عظمى سنة 2008 بزيادة قدرها 88.7 نقطة مقارنة بسنة 2004، أي بنسبة 78.7% عن سنة 2004، واستمرت تلك الزيادة وتسارعت في النصف الأول من سنة 2008، وظل مؤشر أسعار الغذاء لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أعلى بنسبة 24% عما كان عليه سنة 2007 وأعلى بنسبة 57% عما كان عليه عام 2006. (FAO, 2011) حيث أن تصاعد ارتفاع الأسعار العالمية للأغذية في سنة 2008 تحول إلى طفرة تضخم في مختلف أنحاء العالم مما أدى إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي، وأدى إلى احتجاجات عنيفة بل وأدى إلى تزايد المخاوف بشأن

الأمن الدولي، وكانت إفريقيا هي الأشد تعرضاً لذلك ولكن المشكلة كانت عالمية، ثم بدأ في الانخفاض في أواخر سنة 2008 و2009 لكنه سجل ارتفاع أكثر حدة سنة 2011-2012 إلى حوالي 230 نقطة بزيادة قدرها 28.6 نقطة عن سنة 2008 وبنسبة 14.2%، رغم أن مؤشر أسعار الأغذية لمنظمة الأمم المتحدة للزراعة والغذاء أخذ في الانخفاض بدءاً من سنة 2012 إلا أن هذا الانخفاض في ظل الارتفاع الكبير لأسعار الأغذية لم يكن كافياً للقضاء على الآثار السلبية لصدمة ارتفاع أسعار الغذاء إلى غاية سنة 2015، عندما انخفضت الأسعار بحوالي 66 نقطة أي بما نسبته 28.7% عن سنة 2011، لتواصل الأسعار انخفاضها في الفترة اللاحقة. (FAO, 2011) ويتضمن مؤشر أسعار الأغذية لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة 05 مؤشرات جزئية وهي: (www.fao.org) مؤشر أسعار اللحوم، مؤشر أسعار منتجات الألبان، مؤشر أسعار الحبوب، مؤشر أسعار الزيوت والدهون ومؤشر أسعار السكر، والشكل الموالي يوضح تطورات مؤشرات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الخمسة خلال الفترة 2000-2017.

الشكل رقم: (2) تطور مؤشرات الفاو لأسعار الأغذية خلال الفترة 2000-2017



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد

على <http://www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex/ar/>

1.1. مؤشر أسعار اللحوم المتضمن 04 أنواع من اللحوم شهد صدمتين لارتفاع الأسعار حيث سجلت سنة 2008 حوالي 160.7 نقطة أي بزيادة قدرها 46 نقطة عن سنة 2004 وبما نسبته 40% عن سنة 2004، ثم سجل المؤشر انخفاض في أواخر سنة 2008 و2009، كما شهد مؤشر أسعار اللحوم ارتفاعاً مرة أخرى خلال الفترة 2011-2012 بحوالي 23 نقطة أي بما نسبته 14.37% عن صدمة الأسعار لسنة 2008 ويواصل السعر الارتفاع حتى سنة 2014 ثم بعدها يبدأ المؤشر في الانخفاض. (www.fao.org).

2.1. مؤشر أسعار الألبان ومنتجاتها: بدأ في الارتفاع سنة 2004 ليبلغ قيمة عظمى سنة 2008 بحوالي 99.5 نقطة مقارنة بسنة 2004 أي بزيادة نسبتها 80% في قيمة المؤشر، لينخفض أواخر 2008 و2009 ثم يرتفع مجددا بدءا من سنة 2010 ليبلغ أقصاه سنة 2011 بزيادة قدرها 6 نقاط عن سنة 2008. (www.fao.org).

3.1. مؤشر أسعار الحبوب شهد هو الآخر صدمات ارتفاع الأسعار لسنتي 2008 و2011 ولكن صدمة 2011 كانت الأقوى مثل باقي المؤشرات، حيث بدأ مؤشر أسعار الحبوب في الارتفاع انطلاقا من سنة 2004 ليبلغ قيمة عظمى سنة 2008 بزيادة قدرها 125 نقطة عن سنة 2004، أي بما نسبته 116.7% عن سنة 2004، وفي عام 2007 ارتفعت الأسعار بمجلس شيكاغو للتجارة -وهي أسعار القياس العالمية للقمح حيث ازدادت أسعاره بنسبة 90%، كما سجلت أسعاره ارتفاعا قدر بنحو 181% على مدى ثلاث أعوام 2006-2007-2008 (جامعة الدول العربية، 2009) ثم يبدأ المؤشر في الانخفاض في أواخر 2008 و2009 لكن المؤشر سجل ارتفاعا أكبر خلال صدمة الأسعار لسنة 2011 بزيادة قدرها 08 نقاط عن سنة 2008 أي بما نسبته 3.45% عن سنة 2008، وبعد سنة 2011 يبدأ المؤشر في الانخفاض تدريجيا من سنة لأخرى إلى غاية 2017. (www.fao.org).

4.1. مؤشر أسعار الزيوت والدهون بدأ في الارتفاع انطلاقا من سنة 2004 ليبلغ أقصاه سنة 2008 بزيادة قدرها 115 نقطة مقارنة بسنة 2004، أي بما نسبته 102.7% ثم يبدأ في الانخفاض في أواخر 2008 ثم ليبلغ قيمة أكبر حوالي 254.5 نقطة سنة 2011 بزيادة قدرها 27 نقطة عن سنة 2008 أي بما نسبته 11.9% عن صدمة 2008، وبعد سنة 2011 يبدأ المؤشر في الانخفاض تدريجيا. (www.fao.org).

5.1. مؤشر أسعار السكر شهد ارتفاعا في قيمته بدءا من سنة 2004 ليبلغ حوالي 209.6 نقطة سنة 2006 ثم ينخفض بعدها لبواصل ارتفاعه سنة 2008 ثم ليبلغ أقصاه سنة 2011 بحوالي 368.9 نقطة أي بزيادة قدرها 159.3 نقطة عن سنة 2006، وهو ما يمثل نسبة زيادة قدرها 76% عن سنة 2006، وبعد سنة 2011 بدأ المؤشر في الانخفاض الطفيف من سنة لأخرى إلى أن انخفض إلى 190.7 نقطة سنة 2015. (www.fao.org).

ولقد تباين معدل الزيادة في أسعار السلع الغذائية تباينا كبيرا من سلعة لأخرى، فقد زادت على وجه الخصوص الأسعار الدولية للسلع الأساسية كالحبوب والبذور الزيتية ومنتجات الألبان والسكر واللحوم زيادة أكبر بكثير من زيادة أسعار المنتجات الاستوائية كالبن والكافو والمواد الخام كالفطن والمطاط، لذلك وجدت البلدان النامية المعتمدة على صادرات هذه المنتجات الاستوائية إيرادات صادراتها قد أخذت في التزايد ولكن بمعدل أبطأ بكثير من تزايد كلفة وارداتها من المواد الغذائية الأساسية، حيث لم يكن إنتاج المحاصيل الزراعية كافيا في مناطق الإنتاج الرئيسية، وأدى تدني مستويات المخزون إلى نقص الإمدادات المتاحة.

2. تطورات أسعار المواد الغذائية الأساسية في الوطن العربي خلال الفترة 2008-2017: تؤثر الأسعار بصورة مباشرة على إمكانية حصول الفرد على الغذاء وبخاصة عند الفئة ذات الدخل المحدود، وتشير الإحصائيات إلى استمرار اتجاه أسعار معظم السلع الغذائية نحو التصاعد على المستوى العربي كما هو الحال على المستوى العالمي، وقد تأثرت أسعار السلع الغذائية بالدول العربية بمختلف الزيادات والتقلبات التي شهدتها الأسعار العالمية منذ العام 2008 وفق ما يبينه الجدول الموالي.

الجدول رقم (1): الأرقام القياسية لأسعار لبعض السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة

2017-2008

المجموعات السلعية	2008	2009	2010-2015	2016	2017
الحبوب	114	101	200	146	151.6
الزيوت النباتية	122	108	192.8	163.8	168.8
السكر	138	138	273.8	256	227.3
الألبان	135	126	200.8	153.8	202.2
اللحوم الحمراء	199	205	186.4	172.5	199
اللحوم البيضاء	211	233	168	156	169
الأسماك	189	179	144.9	146	154

المصدر: - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2010، الخرطوم، ص 25.

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2017، الخرطوم، ص 70.

من الجدول نلاحظ بأن أسعار معظم السلع الغذائية الرئيسية قد انخفضت سنة 2009 مقارنة بسنة 2008 أثناء أزمة الغذاء، هذا الانخفاض جاء جراء انخفاض الأسعار على المستوى العالمي بسبب الإجراءات المتخذة على المستويين العالمي والعربي للتخفيف من حدة الأزمة الغذائية، عدا سلعة اللحوم بنوعها الحمراء والبيضاء فقد شهدت أسعارها ارتفاعاً طفيفاً سنة 2009، حيث ارتفع سعر اللحوم الحمراء بنسبة 3% أما اللحوم البيضاء فقد ارتفعت بنسبة 10.42%، غير أنه ما لبثت أن أخذت الأسعار في الارتفاع بدءاً من سنة 2010 حيث ارتفعت الأرقام القياسية لأسعار معظم السلع الغذائية كنتيجة لارتفاع الأسعار عالمياً ونقص المخزون منها كمحصلة لمجموعة من العوامل، وخاصة الظروف المناخية غير المناسبة في بعض مناطق الإنتاج الرئيسية، وكذلك ارتفاع الطلب على الغذاء نتيجة للزيادة السكانية المتلاحقة وتغير أنماط الاستهلاك، ورفع الدول المنتجة للسلع الغذائية الرئيسية الدعم عن الصادرات منها أو حضر التصدير في بعض الحالات خوفاً من عدم تلبية الطلب المحلي. ونظراً لتراجع الأسعار لمعظم السلع الغذائية الرئيسية تراجع الرقم القياسي لأسعار الغذاء على المستوى العالمي بنحو 174.6% في سنة 2017 مقارنة بنحو 195.3% لمتوسط الفترة 2010-2015، أي بنسبة انخفاض تقدر بنحو 10.6% وذلك بسبب تراجع الأرقام القياسية لأسعار الحبوب، السكر، الزيوت واللحوم. إلا أن الرقم القياسي لأسعار الغذاء

للمستهلك بالوطن العربي قد ارتفع بنحو 146.03% إلى 198.19% أي بنسبة ارتفاع بنحو 35.72% نتيجة ارتفاع الأرقام القياسية لأسعار معظم السلع الغذائية الرئيسية مثل الحبوب، الزيوت النباتية، الألبان، اللحوم الحمراء، اللحوم البيضاء والأسماك بنسبة 3.83%، 3.05%، 31.46%، 15.36%، 8.3% و 5.47% على الترتيب، على عكس ما هو حاصل على المستوى العالمي. والجدول الموالي يبين الرقم القياسي لأسعار الغذاء المستهلك في البلدان العربية خلال الفترة 2010-2017.

الجدول رقم (2): الرقم القياسي لأسعار الغذاء للمستهلك بالبلدان العربية خلال الفترة 2010-2017.

الدولة	متوسط الفترة 2010-2015	2016	2017
الأردن	109.34	111.24	110.78
سوريا	440.33	807.27	951.35
العراق	112.29	112.83	97.03
فلسطين	104.34	111.35	105.17
لبنان	94.81	98.94	102.55
الإمارات	95.09	102.29	103.48
البحرين	142.06	153.63	155.18
السعودية	135.6	146.75	143.13
عمان	100.41	102.48	103.04
قطر	97.58	99.19	101.11
الكويت	96.67	107.95	107.62
تونس	117.05	138.51	146.2
الجزائر	168.63	204.46	196.61
المغرب	118.95	126.77	126.78
موريتانيا	90.07	103.98	107.18
جزر القمر	150.17	162.8	165.96
جيبوتي	103.78	112.4	114.49
السودان	347.1	501.49	514.03
مصر	150.29	226.38	313.89
الوطن العربي	146.03	185.92	198.19

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2017، الخرطوم، ص 71.

والموقع الرسمي للبنك العالمي: www.worldbank.org

من الجدول نلاحظ بأن الرقم القياسي لأسعار الغذاء للمستهلك -الذي أصبح مؤشراً يعتمد عليه في قياس مستويات غلاء المعيشة ومستويات التضخم وبالتالي مقدرة المواطنين في الحصول على الغذاء- بالوطن العربي

لسنة 2017 قد ارتفع مقارنة بمتوسط الفترة 2010-2015، من 146.03% إلى 198.19% أي بنسبة ارتفاع تقدر بنحو 35.72% وذلك على الرغم من انخفاضه على المستوى العالمي خلال نفس الفترة من 195.3% إلى 174.6%، بينما على مستوى الدول العربية فقد ارتفع هذا المؤشر بنسب تراوحت ما بين 0.8% في فلسطين و 116.05% في سوريا، في حين انخفض في العراق بنسبة 13.59%. ولقد بلغ الرقم القياسي لأسعار الغذاء للمستهلك سنة 2017 أقصاه في سوريا ثم السودان ثم مصر بنحو 951.35%، 514.03% و 313.89% على الترتيب، وذلك بسبب السياسات الاقتصادية والنقدية التي اتخذتها كل من السودان ومصر مثل تحرير سعر الصرف بالإضافة إلى الوضع الأمني الراهن في سوريا. كما أن هناك استقرار في المؤشر في العديد من الدول العربية مثل العراق، قطر، لبنان، عمان، الإمارات، فلسطين، موريتانيا والكويت حيث تراوح الرقم القياسي لأسعار الغذاء للمستهلك لهذه الدول ما بين 97.03% و 107.62%. ورغم انخفاض أسعار الأغذية بعد ارتفاعها سنتي 2008 و 2011 إلا أن العديد من العوامل الأساسية الكامنة وراء ارتفاع الأسعار لا تزال قائمة، ويمكن للعوامل الهيكلية مثل النمو السكاني وزيادة الدخل وارتفاع حجم الطلب على الوقود الحيوي دون انخفاض الأسعار أن يحول الأسعار إلى معدلاتها التاريخية -أزمة الغذاء في السبعينات-، كما يؤدي ثبات ارتفاع الأسعار وزيادة التقلبات إلى تعريض البلدان العربية للمخاطر، نظرا لاعتمادها الشديد على الأسواق الدولية للسلع من أجل الحصول على الغذاء.

3. انعكاسات تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على الإنتاج الزراعي بالوطن العربي خلال الفترة 2007-2017: إن الإنتاج الزراعي العربي يغلب عليه صفة التذبذب نظرا لارتباطه بالظروف المناخية، وكميات هطول الأمطار وأسعار السلع الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية، وحجم الاستهلاك والطلب حيث أن مسار التنمية الزراعية يتجه نحو الاعتماد المتزايد على المصادر الخارجية في تأمين الاحتياجات من السلع الغذائية الأساسية، وفي هذا الصدد يمكن التمييز بين ثلاث مجموعات من السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي بناء على معدلات الاكتفاء الذاتي منها وهي: مجموعة السلع التي تنخفض معدلات الاكتفاء الذاتي منها في الوطن العربي مما يعني أن الحجم الأكبر منها يتم تأمينه عن طريق الاستيراد من الخارج وتضم: الحبوب، السكر والزيوت النباتية، كما أن هناك مجموعة السلع التي تعتبر معدلات الاكتفاء الذاتي منها متوسطة وتشمل: البقوليات والألبان واللحوم، أما المجموعة الثالثة من السلع فهي التي ترتفع نسب الاكتفاء الذاتي منها في الوطن العربي إلى حدود الاكتفاء الكامل مثل: الذرّات، الفاكهة أو مجموعات الفواض التصديرية كما هو الحال بالنسبة للخضر والأسماك. وبالنظر إلى استخدامات الموارد الزراعية في إنتاج المحاصيل الغذائية بقطاع الزراعة في الوطن العربي نجد أن محاصيل الحبوب خلال الفترة 2007-2017 تأتي في مقدمة المحاصيل التي تزرع على مساحته، وتبلغ مساحة المحاصيل الزراعية بالوطن العربي حوالي 72.36 مليون هكتار عام 2017 من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة والتي تقدر بحوالي 220.13 مليون هكتار إذ تمثل حوالي 32.78%، في حين تقدر المساحة المزروعة بالحبوب حوالي 28.73 مليون هكتار. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2017) والجدول الموالي يبين تطورات إنتاج السلع الغذائية الأساسية بالوطن العربي.

الجدول رقم (3): تطورات إنتاج السلع الغذائية الأساسية في الوطن العربي خلال الفترة 2007-2017

بالمليون طن

المجموعات	السلع	2007	2008	2009	2011	2012	2014	2016	2017
السلع منخفضة الاكتفاء الذاتي	الحبوب	49.75	46.76	54.93	53	52.7	54.9	45.05	47.95
	الزيوت	1.62	1.78	1.6	1.7	2.02	1.8	1.9	2.4
	السكر	2.89	2.9	2.68	2.81	3.24	3.1	2.02	2.1
السلع متوسطة الاكتفاء الذاتي	البقوليات	1.29	1.14	1.4	1.3	1.39	1.4	1.29	1.38
	الألبان	24.59	25.18	25.7	26.64	26.14	27.6	27.6	28
	اللحوم	7.26	7.41	7.9	8.3	8.6	8.1	8.55	9.78
السلع ذات الاكتفاء الذاتي الكامل	البطاطس	9.36	11.06	11.2	12.3	14.17	15	13.8	13.62
	الفاكهة	28.3	29.8	29.7	31.6	33.1	34.6	35	37.1
	الخضر	48	51.6	55.1	57.6	53.43	51.9	57.9	59.03
	الأسماك	3.5	3.88	3.9	4.24	4.18	4.6	4.9	5.2

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، أعداد متفرقة 2009، 2010، 2011،

2012، 2017، 2015، الخرطوم، صفحات متفرقة.

1.3. السلع منخفضة الاكتفاء الذاتي: من الجدول نلاحظ بأن حجم الإنتاج من هذه المجموعة يتميز بالاستقرار نوعاً ما على مدار الفترة 2007-2017، بالنسبة للحبوب لمختلف أنواعها نجد بأنها تمثل أهم مكونات سلة الغذاء بالوطن العربي، وتضم مجموعة الحبوب كل من القمح، الشعير، الذرة الشامية، الأرز والذرة الرفيعة، وهناك انخفاض بين عامي 2007-2008 في كمية الحبوب المنتجة بنسبة تقدر بحوالي 6.2% ويرجع ذلك أساساً إلى موجة الجفاف وعدم انتظام معدلات الأمطار خلال الموسم والتي أثرت بشدة على الإنتاج الزراعي بالوطن العربي على اعتبار أن الدول العربية تعتمد على الزراعات المطرية بصورة رئيسية في إنتاجها من الحبوب، كما هو الحال في سوريا والتي تعتبر إحدى الدول الرئيسية المنتجة لمجموعة الحبوب في المنطقة خلال تلك الفترة، إضافة إلى الظروف المناخية غير الملائمة التي تعرضت لها دول المغرب العربي خاصة المغرب والجزائر، أما سنة 2009 فقد ارتفع الإنتاج من الحبوب إلى 54.93 مليون طن ويعود السبب في زيادة الإنتاج من الحبوب إلى تحسن الظروف المناخية من جهة وكذلك التقليل من الاستيراد لارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية بسبب الأزمة الغذائية العالمية لعام 2008، وبهذا عملت ارتفاع أسعار هذه المجموعة على تحسين الإنتاج في الوطن العربي حيث بلغت نسبة الزيادة في الإنتاج حوالي 17.69% ما بين عامي 2008-2009، في حين تميزت الفترة 2010-2014 بتذبذب طفيف في الإنتاج وبتقاربه حيث قدر في المتوسط 53.34 مليون طن.

والملاحظ على هذه الفترة أن الإنتاج العربي من الحبوب لم يستفد من عامل ارتفاع الأسعار العالمية للحبوب والتي بلغت أقصاها سنة 2011 بحوالي 240.9 نقطة، ورغم تراجع أسعار الحبوب عالميا للسنوات الموالية لسنة 2011 إلا أنها بقيت مرتفعة عربيا إلى غاية 2015 والدول العربية لم تستطع أن ترفع من إنتاجها بما يكفي لتلبية احتياجاتها المحلية وتجنب تأثير ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية، كما أنها لم تستفد من ارتفاع الأسعار العالمية وزيادة إنتاجها لتصديره والاستفادة من الأسعار المرتفعة في الأسواق. وتم سنة 2015 تسجيل ارتفاع في الإنتاج مقارنة بسنة 2014 بما نسبته 6.4% سببها الارتفاع في إنتاج القمح والذرة الرفيعة والذرة الشامية نتيجة لزيادة المساحات المزروعة من هذه المحاصيل في إطار المشاريع المسطرة للنهوض بإنتاج الحبوب، لكن ما تزال إنتاجية الحبوب في الوطن العربي متدنية فهي تبلغ 1.9 طن في الهكتار بينما تقدر في المتوسط العالمي 3.8 طن للهكتار، (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2015) ويمكن تفسير هذا الانخفاض في الإنتاج سنة 2015 إلى اتجاه العديد من الدول العربية إلى الاستيراد نظرا لانخفاض أسعارها عالميا في الأسواق الدولية، بينما سجل إنتاج الحبوب انخفاض حاد في سنة 2016 حيث قدرت نسبة الانخفاض حوالي 22.85%، ليسجل الإنتاج ارتفاع طفيف نوعا ما سنة 2017، ويعود السبب في انخفاض الإنتاج إلى الفجوة التقنية إضافة إلى الأوضاع الأمنية في بعض الدول العربية المنتجة للحبوب خاصة سوريا وهو ما جعل إنتاجية الحبوب في الوطن العربي تتدنى لتصل إلى 1.67 طن للهكتار مقابل 3.97 طن للهكتار عالميا.

بالموازاة مع ذلك نجد أن أسعار الحبوب لسنة 2016 بلغت أدنى مستوى لها منذ العام 2007 مما جعل العديد من الدول العربية تلجأ إلى تلبية احتياجاتها من الحبوب من الأسواق الدولية لانخفاض تكلفتها مقارنة بتكلفة الإنتاج المحلية. أما الإنتاج العربي من جملة الزيوت والدهون النباتية فقد شهد ارتفاعا نسبيا بين عامي 2007 و2008 بنسبة ارتفاع تقدر بحوالي 10.1% ليتراجع الإنتاج عام 2009 بانخفاض نسبي قدره 7.6%، كما وسجل الإنتاج ارتفاعا سنّي 2012 و2017 بما نسبته 18.82% و26.3% مقارنة بسنّي 2011 و2016 على التوالي، بالموازاة مع ذلك شهدت سنّي 2011 و2012 ارتفاعا حاد في الأسعار العالمية لهذه السلعة، تليهما في ذلك سنة 2017 بعد انخفاضها خلال الفترة 2014-2016، وتمثل كل من المغرب، سوريا، مصر، السودان وتونس بالإضافة إلى ليبيا والجزائر بدرجة أقل الدول الرئيسة المنتجة لهذه السلعة، وعلى الرغم من أن محاصيل الزيوت والدهون النباتية تشغل مساحة هامة في الزراعة العربية إلا أن إنتاجها يعتبر ضئيلا خلال الفترة 2007-2017 وهذا لتدني إنتاجيتها الأمر الذي جعلها ضمن مجموعة السلع ذات معدلات الاكتفاء الذاتي المنخفض على مستوى الوطن العربي وبهذا يتم تلبية معظم احتياجاتها منها عن طريق الاستيراد من الأسواق العالمية، مما سبق نستنتج أن إنتاج الزيوت والدهون النباتية لم يستفد من عامل ارتفاع أسعارها عالميا حيث لم يتم زيادة الإنتاج بالقدر الذي يسمح بتلبية الطلب المحلي وإحداث فوائض للتصدير وزيادة المداخيل رغم الزيادات الطفيفة سنوات 2008، 2012، 2017. بالنسبة لسلعة السكر فقد شهد إنتاج السكر تحسنا نسبيا حيث ارتفع من نحو 2.89 مليون طن عام 2007 إلى نحو 2.9 مليون

طن عام 2008، ليواصل ارتفاعه إلى نحو 2.99 مليون طن عام 2009 بارتفاع نسبي قدره 3%، ثم ارتفع إنتاج السكر سنة 2012 إلى نحو 3.24 مليون طن بنسبة زيادة قدرها 15.65% واستقر هذا الإنتاج حتى سنة 2015 في حين سجلت سنة 2016 و 2017 انخفاض نسبته 37.65% مقارنة بسنة 2012، وتمثل كل من مصر، السودان، المغرب وسوريا الدول الرئيسة المنتجة للسكر بالإضافة إلى دول أخرى تزرع تلك المحاصيل على مساحات محدودة نسبيا وهي تونس، لبنان، الصومال وسلطنة عمان، وتعتبر المحاصيل السكرية من المحاصيل الأقل انتشارا في الزراعة العربية، نلاحظ بأنه خلال الأزميتين الغذائييتين 2008 و 2011 قد زاد إنتاج الوطن العربي من سلعة السكر محولا بذلك تجنب آثار ارتفاع أسعاره عالميا رغم أنها لا تلبى سوى جزء بسيط من الاحتياجات العربية منه، إلا أن هذه الزيادة ساهمت في بعض الدول العربية المنتجة الرئيسة لهذه السلعة مثل مصر والسودان من تجنب آثار ارتفاع أسعاره عالميا، كما أن الدول العربية الأخرى عملت على دعم أسعار هذه السلعة محاولة في ذلك التقليل من ارتفاع أسعاره محليا، رغم زيادة الدول العربية إنتاج سلعة السكر خلال الأزميتين إلا أنها لم تلبى سوى جزء طفيف من احتياجاتها نظرا لضعف المشاريع في هذا القطاع بسبب ضعف التمويل أو صعوبة الحصول عليه.

2.3. السلع متوسطة الاكتفاء الذاتي وذات الاكتفاء الذاتي الكامل: من الجدول نلاحظ أيضا بأن كمية الإنتاج لهذه المجموعتين بالنسبة لجميع المنتجات في تطور إيجابي خلال الفترة 2007-2017 نظرا لانتشار زراعتها وإنتاجها في جميع الدول العربية، وهذا بسبب الطلب المتزايد عليها وملائمة الظروف المختلفة لإنتاجها تحت أنماط زراعية مختلفة منها التقليدي والحديث، وتعتبر مصر، المغرب، السودان وسوريا هي الدول الرئيسة المنتجة للبقوليات، في حين كل من مصر والجزائر والمغرب تمثل الدول الرئيسة المنتجة للبطاطس، ونلاحظ تحسن في إنتاج البطاطس خلال الفترة 2011-2015 وهي المرحلة التابعة للأزمة الغذائية لسنة 2011 وارتفاع الأسعار، هذا التحسن في الإنتاج كان هدفه تلبية الطلب المحلي وتصدير الفائض للاستفادة من أسعارها المرتفعة عالميا، لكن سجل انخفاض الإنتاج منها بدءا من سنة 2016 ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض المساحة المزروعة في إقليمي المغرب العربي والإقليم الأوسط وكذلك الظروف الأمنية السائدة، علما أن إنتاجية البطاطس في الوطن العربي تزيد عن المستوى العالمي بحوالي 33.81%، إذ تبلغ عالميا 19.58 مليون طن للهكتار الواحد وتبلغ عربيا نحو 26.2 مليون طن للهكتار الواحد وتتفاوت هذه الإنتاجية بين الدول العربية إذ تبلغ أقصاها في فلسطين وأدناها في موريتانيا، كما تعتبر مصر والسودان والمغرب الدول الرئيسة المنتجة للخضر والفاكهة، حيث تلبى هذه الدول طلبها المحلي من هذه السلع وتوجيه الفائض نحو التصدير وبهذا تستفيد الدول المصدرة من عامل ارتفاع الأسعار العالمية لهذه السلع الغذائية الرئيسة في الأسواق العالمية.

بالنسبة للحوم يمثل الإنتاج العربي حوالي 4.3% من الإنتاج العالمي البالغ حوالي 197.7 مليون طن، كما أن كمية التجارة العربية تغطي ما نسبته 26.6% من مجمل المتاح للاستهلاك العربي من اللحوم الحمراء والبيضاء. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2016) وتمثل كل من مصر، السودان والمغرب البلدان العربية الرئيسة المنتجة للحوم

الحمراء في حين تمثل كل من الإمارات والسعودية والسودان الدول الرئيسية المعيدة لتصدير اللحوم الحمراء، وتتصدر مصر المغرب البلدان المنتجة للحوم البيضاء، من جهة أخرى تمثل كل من السعودية، الإمارات، الكويت، قطر وسلطنة عمان الدول الرئيسية المستوردة للحوم البيضاء، وبالنسبة لصناعة الألبان ومنتجاتها فقد عرفت هي الأخرى تطوراً مستمراً في الوطن العربي بفضل الجهود الجارية لتطوير نظم إنتاج تلك المجموعة السلعية، وتأثي كل من السودان، مصر، الجزائر، والمغرب وسوريا في مقدمة الدول العربية المنتجة للألبان ومنتجاتها، أما بالنسبة للأسمك فقد شهد الإنتاج العربي من الأسماك بمختلف أنواعها ومصادرها تطوراً متزايداً نسبياً انعكس بصورة واضحة في زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي والفائض التصديري على مدار الفترة 2007-2017، إذ يمثل إنتاج كل من مصر والمغرب وموريتانيا نحو 75% من إجمالي الإنتاج العربي، ومن هنا يمثل ارتفاع الأسعار العالمية لهذه المواد الغذائية الأساسية فرصة لزيادة مداخل الدول العربية المصدرة في حين تمثل تهديد وخسارة بالنسبة للبلدان المستوردة لهذه المنتجات وإتفاق المزيد من المداخل لتلبية طلبها المحلي.

ومما لا شك فيه أن التغير في أسعار المنتجات من العوامل التي تؤدي إلى إعادة توجيه الموارد الزراعية لإنتاج السلع الغذائية مرتفعة السعر، غير أن ذلك يتطلب القيام بالدراسات اللازمة لتحديد كيفية الاستجابة لزيادة أسعار السلع الغذائية بهدف الحد من آثارها على المواطن العربي وتمكينه من الحصول على الغذاء. مما سبق نجد أن الوطن العربي قد اتجه إلى إنتاج السلع الغذائية ذات الأسعار المرتفعة عالمياً وهي تمثل بالدرجة الأولى الحبوب بمختلف أنواعها، وخاصة القمح لتجنب آثار ارتفاع أسعاره عالمياً على جميع الأصعدة من جهة ولتوفير الاحتياجات الغذائية المحلية منه من جهة ثانية، إلا أنها لم تستطع تحقيق أهدافها نظراً للصعوبات التي واجهتها والتي تختلف من قطر عربي لآخر وخاصة الأحوال المناخية والتقنيات الزراعية الحديثة والأسمدة وغيرها من العراقيل والتي جعلت الإنتاج الزراعي من هذه السلع يتميز بعدم مرونته، فرغم الجهود المبذولة إلا أن الإنتاج من مجموعة السلع ذات الاكتفاء الذاتي المنخفض لا يحقق زيادات مناسبة.

4. انعكاسات تقلبات أسعار المواد الغذائية الأساسية على المتاح للاستهلاك بالوطن العربي خلال الفترة 2007-2017: إن الطلب على الغذاء من المستهلكين في الاقتصادات العربية في ظل الزيادة السكانية يزداد من سنة لأخرى، كما أن تحديات استغلال الموارد الطبيعية التي تتميز بشحها في بعض الأقطار العربية فضلاً عن انخفاض معدل إنتاجية بعض الغلات من السلع الغذائية الأساسية، وارتفاع أسعارها عالمياً يفرض ضغوطاً إضافية على المتاح للاستهلاك بالدول العربية، والجدول الموالي يبين تطور المتاح للاستهلاك بالوطن العربي من السلع الغذائية الأساسية.

الجدول رقم (4): تطور حجم الاستهلاك من السلع الغذائية الأساسية بالوطن العربي خلال الفترة 2007-2017 بالمليون طن

السلع	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2015	2016	2017
الحبوب	103.6	102.8	111	113.9	114.4	118.5	116.8	124.4	119.2	128.8
الزيوت	4.24	4.85	5.1	5.6	5.2	5.8	6.3	5.2	4.7	6.8
السكر	10.17	9.97	10.8	9.2	10.6	10.5	8.8	12	10.7	12.8
البقوليات	2	2.03	2.3	2.2	2.5	2.5	2.2	2.3	2.7	3.4
الألبان	35.83	35.92	36.7	34.2	37.5	34.9	31.7	32.3	34.3	34.7
اللحوم	8.9	9.06	9.3	10.7	11.5	11.6	11.4	11.3	11.9	12.8
البطاطس	9.5	10.9	11.3	11.4	13.4	14.2	14.1	14.8	15	13.6
الخضر	46.8	50.7	52.5	53.5	49.7	52.6	49.7	66	67.3	70.7
الفاكهة	29.01	30.43	32.1	32.9	32.2	34	31	34.7	35.1	35.4
الأسماك	3.38	3.66	3.7	4.1	4	4.2	4.2	4.5	4.7	4.8

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، أعداد متفرقة 2009، 2010، 2011،

2012، 2015، 2016، 2017، الخرطوم، صفحات متفرقة.

من الجدول نلاحظ أن المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي شهد تذبذبات مستمرة بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة 2007-2017، وتشكل نسبة كمية المتاح للاستهلاك من مجموعة الحبوب نحو 39.61% من إجمالي المتاح للاستهلاك في الوطن العربي من السلع الغذائية الرئيسية لعام 2017، ونلاحظ بأن المتاح للاستهلاك من سلعتي الحبوب والسكر قد انخفض أثناء أزمة الغذاء لسنة 2008 بسبب الارتفاع الكبير في أسعارهما إضافة إلى أن الجزء الكبير من المتاح للاستهلاك منهما يتم توفيره من الاستيراد، فمع انخفاض إنتاجه وكذلك المستورد منه خلال هذه الفترة نتيجة لارتفاع فاتورة الواردات انخفض المتاح للاستهلاك على مستوى الوطن العربي، في حين ارتفع المتاح للاستهلاك من باقي السلع وخاصة مجموعة السلع ذات الاكتفاء الذاتي الكامل. أما خلال أزمة الغذاء لسنة 2011-2012 ورغم ارتفاع أسعار معظم السلع الغذائية إلى مستويات أعلى من أزمة 2008 إلا أن المتاح للاستهلاك لم ينخفض بل ارتفع بالدول العربية، عدا سلع الدهون، الألبان، الخضر والفاكهة والتي شهدت انخفاضات طفيفة بين سنتي 2011 و2012 حيث انخفض المتاح من الزيوت والدهون النباتية بمعدل 0.7%، الألبان بمعدل 6.93%، الخضر بمعدل 7.1% والفاكهة بمعدل 2.12%، والسبب في توفير المتاح للاستهلاك لسكان الوطن العربي رغم ارتفاع أسعارها عالميا هو توفر الدول العربية وخاصة النفطية على مداخل لا بأس بها نتيجة لارتفاع أسعار النفط عالميا في تلك الفترة والتي بلغت حوالي 140 دولارا للبرميل، ليبقى المتاح للاستهلاك مستقرًا لمعظم السلع الغذائية خلال الفترة 2012-2015 عدا بعض الانخفاضات الطفيفة لبعض السلع

مثل الفاكهة، الخضار، الألبان، أما سلعة السكر في هذه الفترة فاستمرار ارتفاع أسعاره عالميا جعل المتاح للاستهلاك منه يتأثر وينخفض سنة بعد أخرى ليسجل ارتفاع طفيف سنة 2015، أما سنة 2016 فقد شهدت انخفاضا في المتاح للاستهلاك بالنسبة لمجموعة السلع ذات الاكتفاء الذاتي المنخفض والتي تلبي احتياجاتها منها عن طريق الاستيراد بالرجة الأولى، وتتمثل في انخفاض المتاح من سلع الحبوب، الزيوت والدهون النباتية والسكر بنسبة 4.18%، 9.61% و 10.83% مقارنة سنة 2015، والسبب يعود إلى ارتفاع أسعار سلع الزيوت والدهون النباتية والسكر عالميا من جديد سنة 2016، إضافة إلى انخفاض العائدات النفطية للدول العربية نتيجة لانخفاض أسعار النفط إلى أدنى المستويات أقل من 40 دولار للبرميل هذا ما عمل على تخفيض فاتورة الواردات من السلع الغذائية. كما أن العامل الأمني في كل من سوريا واليمن والعراق وليبيا جعل هذه الدول تخفض من إنتاجها ووارداتها الغذائية وفي بعض الأحيان تعتمد في تلبية احتياجاتها على المساعدات الغذائية الممنوحة من المنظمات الدولية. ولكن مع الزيادة السكانية بالوطن العربي وبالرغم من استقرار الإنتاج لمجموعة السلع ذات الاكتفاء الذاتي المنخفض خلال الفترة 2007-2017، إلا أن المتاح للاستهلاك في تزايد مستمر لتلبية الطلب المحلي المتزايد، وبهذا تتزايد فاتورة الواردات من هذه السلع، بينما باقي السلع الأخرى عرف المتاح للاستهلاك منها هي الأخرى تزايد خلال نفس الفترة ولكن كان الاعتماد على الواردات بصورة أقل، وفي بعض السلع يتم تلبية الطلب المحلي من الإنتاج المحلي، حيث يختلف الوضع ما بين الأقطار العربية، عدا سلعة السكر التي انخفض المتاح للاستهلاك منها بسبب ارتفاع أسعاره ما بعد أزمة 2008، مقارنة بالإنتاج نجد أن معظم السلع الغذائية الأساسية تعتمد على الاستيراد لتوفير احتياجاتها رغم ارتفاع أسعارها عالميا، فالدول العربية لم تستفد من عامل ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية في الأسواق الدولية للتقليل من استهلاكها المتحصل عليه من الواردات وتعويض النقص منه من الإنتاج المحلي، وينعكس المتاح للاستهلاك الإجمالي بالوطن العربي على نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك خلال الفترة 2007-2017.

الجدول رقم (5): تطور نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك للفترة 2007-2017 بالكلغ للفرد

السلع	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الحبوب	311	299.1	317.3	315.3	316.5	309.7	327.9	301	325	278.8	310
الزيوت	12.89	14.13	14.64	15.54	14.48	13.84	14.9	12.8	12.8	16.95	16.5
السكر	30.53	29.01	30.9	25.62	29.38	31.4	31.8	27.9	28.1	32.53	30.8
البقوليات	6.03	5.93	6.59	6.8	7.2	6.8	6.5	5.4	6.4	6.13	8.2
الألبان	107.5	104.5	104.7	94.8	103.8	108	93.9	84.5	81.8	84.6	83.7
اللحوم	24.72	26.38	26.72	29.65	30.79	31.07	32.63	27	28.7	29.3	30.1
البطاطس	28.53	31.71	32.34	30.5	31.5	38.5	40.7	36.2	40.9	36.48	32
الخضر	140.5	147.5	149.7	148.2	137.5	146.1	147.5	122	129	140.8	170
الفاكهة	87.07	88.54	91.59	91.13	89.27	88.74	94.6	83.2	88.4	86.4	85.3
الأسماك	10.27	10.76	10.58	11.37	11.28	11.19	11.6	10.6	11.3	11.5	11.6

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، أعداد متفرقة 2009، 2010، 2011،

2012، 2015، 2016، 2017، الخرطوم، صفحات متفرقة.

تبعاً للتطورات التي شهدتها العوامل المؤثرة في عرض الغذاء وإمكانية الحصول عليه على المستويين العالمي والعربي فقد تطور نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من مختلف السلع الغذائية في الوطن العربي، ويختلف تطور هذا المتوسط حسب مجموعات السلع الغذائية ذات الاكتفاء الذاتي المنخفض والمتوسط والكامل، فخلال الفترة 2007-2009 نلاحظ بأن نصيب الفرد من الحبوب قد تراجع بشدة متأثراً بانخفاض إنتاج هذه المجموعة موسم 2008، وكذلك انخفاض المستورد منه نظراً لارتفاع أسعاره عالمياً حيث بلغت نسبة الانخفاض حوالي 3.8% ليسجل ارتفاع طفيف سنة 2009 بنسبة قدرها 6.1%، كما عرف نصيب الفرد من باقي السلع انخفاضاً سنة 2008 بسبب الأزمة الغذائية وانخفاض المتاح للاستهلاك عدا بعض السلع مثل الدهون والزيوت النباتية بالإضافة إلى السلع ذات الاكتفاء الذاتي الكامل، في حين عرف متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك خلال الفترة 2010-2017 من الحبوب تذبذبات بين الصعود والهبوط بين 301 كلغ و327 كلغ للفرد بين 2010 و2015 رغم الارتفاع الحاد في أسعاره عالمياً إثر صدمة الأسعار لسنة 2011، أين تم توجيه الاستيراد للسلع الغذائية ذات الطلب المحلي المرتفع مع تقليل استيراد الشعير كونه يمثل علف الحيوانات، لينخفض نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من الحبوب سنة 2016 بمعدل 14.21%. وبالنسبة لباقي السلع هناك تذبذبات بين الارتفاع والانخفاض لمتوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من السلع والسبب راجع إلى عدة عوامل أهمها حجم المتاح للاستهلاك والذي يرتبط مباشرة بمستوى الإنتاج المحلي من هذه السلع، وكذلك حجم الاستيراد منها والذي يتأثر بصورة مباشرة بالأسعار العالمية لهذه السلع الأساسية.

ويؤثر ارتفاع أسعار السلع الغذائية على معدلات استهلاك الفرد من مكونات الطاقة والبروتين والدهون، حيث أن التغيرات في الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية تساهم في التغيرات في الوجبات الغذائية، وكما هو معلوم هناك معدلات مثلى من مكونات الطاقة والبروتين والدهون يجب أن يتضمنها الغذاء ليمد الجسم باحتياجاته من تلك المكونات التي تختلف باختلاف العمر والنوع والأنشطة التي يؤديها الإنسان، وفي كل الأحوال يجب أن لا تقل المعدلات عن الحدود الدنيا ولا تزيد عن الحدود العليا لتفادي آثار التغيرات الغذائية الضارة بسبب كمية ونوعية الغذاء المستهلك في الوطن العربي الناجمة عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية. والمستهلك العربي يعتمد على المصادر النباتية بشكل رئيسي وبخاصة الحبوب والزيوت والدهون النباتية والسكر، وهي تمثل سلع العجز في الوطن العربي لتوفير الجزء الأكبر من احتياجاته اليومية منها، وبهذا يكون لتأثير أسعار هذه السلع ذات العجز في الأسواق العالمية الأثر الواضح والمباشر على نصيب الفرد من احتياجاته اليومية من الطاقة والبروتين والدهون.

ففي سنة 2008 كان الوطن العربي يعتمد على المصادر النباتية لتوفير نحو 84.5% من احتياجاته اليومية من السعرات الحرارية، و68.3% من احتياجاته من البروتين وحوالي 69.8% من احتياجاته من الدهون، (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2009) في حين توفر المصادر الحيوانية نحو 15.3%، 31.7% و30.2% من احتياجاته من السعرات الحرارية، البروتين والدهون على الترتيب، وهذه المعدلات تقل عن نظيراتها على المستوى العالمي حيث ترتفع مساهمة المصادر الحيوانية في توفير الغذاء مقارنة بالوطن العربي، ومنه نجد أن نصيب الفرد من الاحتياجات اليومية قد تأثر سلبا بارتفاع أسعار السلع الغذائية الأساسية لتوفير الاحتياجات اليومية من السعرات الحرارية والبروتين والدهون، ويقدر إمداد الطاقة الغذائية للفرد سنة 2008 بالنسبة للبلدان المتقدمة حوالي 3390 سعرا حراريا في حين البلدان العربية 2770 سعرا حراريا فقط. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2009) أما سنة 2011 فنجد أن مصادر الغذاء النباتية توفر للمستهلك العربي نحو 84.7%، 73.3% و73.4% من احتياجاته من السعرات الحرارية والبروتين والدهون على التوالي، في حين أن مصادر الغذاء الحيوانية توفر له نحو 15.3%، 26.7% و26.6% من احتياجاته اليومية وتمثل معدلات منخفضة أيضا مقارنة بنظيراتها العالمية، وهناك تفاوت كبير في متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية والبروتين والدهون بين الدول العربية، حيث يرتفع متوسط نصيب الفرد من البروتين في الإمارات، البحرين، تونس، قطر وموريتانيا مقارنة بباقي الدول العربية، في حين يزيد متوسط الفرد من الدهون في لبنان، سلطنة عمان، قطر وليبيا ويرجع السبب في ذلك إلى اختلاف المقومات الموردية، مستويات الدخل، تعداد السكان، الظروف المناخية وطبيعة النشاط الاقتصادي بكل دولة عربية، (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2011) أما في سنة 2017 نجد أن نسبة الاكتفاء الذاتي من السعرات الحرارية، البروتين والدهون بلغت نحو 62.4%، 73.6% و43.7% على الترتيب والباقي يتم تغطيته من الاستيراد، (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2017) حيث أن نسبة العجز والاعتماد على الأسواق الدولية قد تقلصت نوعا ما مقارنة بالسنوات الماضية، إلا

أن البلدان العربية تعتمد بصورة كبيرة على السلع النباتية في تلبية الاحتياجات من السعرات الحرارية والبروتين والدهون والتي لها عجز فيها مما يجعلها عرضة أكثر فأكثر لتقلبات ارتفاع أسعار هذه المواد في الأسواق العالمية.

الخاتمة:

إن ارتفاع أسعار الأغذية لم يشكل فرصة بالنسبة لمعظم مزارعي البلدان النامية والعربية ولم تتحقق الاستجابة في العرض، فعلى الرغم من الزيادات الضخمة في الأسعار العالمية إلا أن الإنتاج في البلدان العربية من الحبوب لم يزد بصورة كبيرة بل هناك تذبذب في الإنتاج ولم تحقق الاستجابة المأمولة على جانب العرض. وبالنظر إلى مجموعات السلع الغذائية نجد أن مجموعة السلع الغذائية ذات الاكتفاء الذاتي المنخفض -الحبوب، الزيوت والدهون والسكر- هي المعنية بصورة مباشرة بتأثير ارتفاع أسعار المواد الغذائية عالمياً، لأن الجزء الكبير من هذه السلع الأساسية تلجأ الدول العربية إلى تلبية احتياجاتها منها عن طريق الاستيراد، في حين تأتي المجموعة الثانية وهي مجموعة السلع الغذائية المتوسطة الاكتفاء الذاتي في الدرجة الثانية من حيث تأثير الأسعار العالمية على إنتاجها لأن نسبة الاكتفاء الذاتي منها متوسطة نوعاً ما، ويكاد ينعقد أثر ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية على المجموعة الثالثة والتي تحقق فيها الدول العربية اكتفاء ذاتي كامل ولو عملت هذه الدول العربية على زيادة إنتاجها منها وتوجيه الفائض نحو التصدير لاستفادت بصورة واضحة من ارتفاع الأسعار العالمية منها.

كذلك بالنسبة للمتاح للاستهلاك من المواد الغذائية الأساسية في الوطن العربي نجد أنه تأثر سلباً بارتفاع الأسعار خلال أزمي الغذاء لسنة 2008 و2011، ورغم أن صدمة 2011 كانت أشد وأقوى من حيث ارتفاع الأسعار، إلا أن المتاح للاستهلاك كان أقل تأثراً بسبب الإيرادات النفطية للدول العربية، وهو ما انعكس على نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك وكذلك نصيب الفرد من السعرات الحرارية والبروتين والدهون، وعموماً يمكن القول بأن الإنتاج والمتاح للاستهلاك بالوطن العربي قد تأثر سلباً بارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق الدولية رغم بعض الإنجازات الإيجابية.

قائمة المراجع:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية (2009) أوضاع الأمن الغذائي العربي، الخرطوم.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية (2010)، أوضاع الأمن الغذائي العربي، الخرطوم.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية (2011)، أوضاع الأمن الغذائي العربي، الخرطوم.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية (2012)، أوضاع الأمن الغذائي العربي، الخرطوم.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية (2015)، أوضاع الأمن الغذائي العربي، الخرطوم.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية (2016)، أوضاع الأمن الغذائي العربي، الخرطوم.

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية (2017)، أوضاع الأمن الغذائي العربي، الخرطوم.
- جامعة الدول العربية (2009)، ورقة عمل مشتركة مقدمة من المنظمة العربية للتنمية الزراعية وآخرون، للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وجامعة الدول العربية، تداعيات ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية وتأثيرها على مستوى معيشة المواطن العربي، الخرطوم.
- FAO, (2011) The State of food insecurity in the world, how does international price volatility affect domestic economies and food security? 2011, Rome.
- <https://news.un.org>
- www.albankadawali.org
- <http://www.fao.org/giews/food-prices/internationalprices/detail/ar/c/1153588/->
- <http://www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex/ar/>
- <http://www.fao.org/economic/est/est-commodities/rice/ar/>
- <http://www.fao.org/economic/est/est-commodities/grains/ar/>
- <http://www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex/ar/>
- <http://statistics.amis-outlook.org/data/index.htm>